منهج تحقيق التراث عند المتقدمين.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

بعد أن قدمنا الحديث في المحاضرتين السابقتين عن تعريف علم التحقيق ووضعية المخطوط من حيث النشأة سنحاول في هذه المحاضرة الحديث عن منهج تحقيق التراث عند المتقدمين، وعن طرق تعامل علماء الإسلام مع النصوص الأولى التي كانت تصلهم عمّن سبقهم، وكيف اعتنى أهل كل فن بتمحيص ما يصلهم من كتب ونصوص مروية عن أشياخهم في ذلك الفن، وهذا نابع من قيمة التثبت والأمانة في النقل التي تعلمها الجيل الأول من الصحابة من رسول الله ﷺ، والتي تجلت في دقتهم وحرصهم على نقل القرآن كاملاً متقناً غضاً نديّاً كما سمعوه من رسول الله حتى دونه في المصحف الإمام على خلافة عثمان كما رأينا سابقاً، والتي اعتبرت أعلى وأول عملية جمع وتحقيق وضبط لكتاب في تاريخ الإسلام، ومنها استلهم من جاء بعدهم القواعد المتبعة في هذا الفن، وإن بدرجات متفاوتة.

فيمكن القول: إن أول ما بدأت العناية بالنصوص كان التركيز فيها مقصوراً على الرواية دون الكتابة، وخاصة عند علماء الحديث الذين كانت لهم عناية خاصة في توثيق المرويات وبين ما يقبل منها وما يرد، ثم لما بدأ عصر التدوين وكثر النسخ ظهرت قواعد جديد في منهج التحقيق والتثبت في نقل النصوص المكتوبة ونشرها بين الناس.

فسلك أهل العلم من المسلمين عمومًا منذ القرون الأولى، وأهل الحديث منهم على وجه الخصوص كما قدمنا، مسالك منوعة في توثيق الكتاب وإبعاده عن العبث والتحريف والتزوير، ولهذا كانوا يحرصون على توثيقه بالسماعات والتصحيحات والمقابلات وغير ذلك، وكان يتم ذلك من طريق مجالس التحديث، ووضعوا قواعد للتحمل والأداء ذُكِرَت في كتب مصطلح الحديث، وهى: (السماع من لفظ الشيخ، والعرض على الشيخ، والإجازة، والمناولة، والكتابة، والإعلام، والوصية، والوجادة)، وسلكوا في إثباتها سبلاً تطبيقية كثيرة، كانت كفيلة في توثيق السنة وحفظها.

وقد تناولت كتب علوم الحديث فصولاً كثيرة تتحدث عن ضوابط كتابة الحديث وآدابه وفنونه، كما وضعت كتب مستقلة تؤكد هذا المعنى، منها:

1- المحدث الفاصل بين الراوى والواعى، للرامهرمزى: الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد (ت 360هـ).

2- الجامع لأخلاق الراوى وآداب السامع، للخطيب البغدادى: أحمد بن على (ت 463هـ).

3- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبد البر: يوسف بن عمر القرطبي (ت 463هـ).

4- الإلماع فى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضى عياض بن موسى اليحصبى (ت 544هـ).

1- أدب الإملاء والاستملاء، لأبى سعد السمعانى: عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمى المروزى (ت 562هـ).

2- تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت 733هـ).

ولهذا فإننا نؤكد بأن علم تحقيق النصوص قد ظهر في ثنايا كتب المحدثين، فهم الذين سبقوا غيرهم في وضع أسسه وأركانه، وتفوقوا فيه على غيرهم، وفى هذا المعنى يقول الدكتور موفق عبد القادر: (وحرى لمن يتصدر لتحقيق كتب التراث أن يطلع على منهج التحقيق وتوثيق النصوص عند المحدثين، بغض النظر عن ثقافته أو اتجاهه، حفاظًا منه على دقة الأداء، وسلامة المنهج الذى يجب أن يسير عليه فى تحقيق وتوثيق النصوص).

ويشير الدكتور محيي هلال سرحان إلى أن معرفة التحقيق وتوثيق النصوص إنما هو صنيعة علماء السلف قبل أن تتعرف إليه أوربا، فيقول: (إن هذا العلم لم تعرفه أوربا إلا في وقت متأخر، وأغلب الظن أن ذلك يرجع إلى تاريخ اختراع الطباعة في القرن الخامس عشر حين اهتموا بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، فكانوا يطبعون الكتاب كما هو دون البحث عن النسخ الأخرى له، ولما تقدم علم الآداب القديمة اضطرتهم الحاجة إلى الاستفادة من النسخ الأخرى للكتب، لكن دون أن يكون هناك منهج أو ضوابط للتصحيح أو للتحقيق حتى منتصف القرن التاسع عشر حيث وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص، ونشر الكتب القديمة).

هذا وإن من أوضح الأمثلة على منهج المتقدمين في تحقيق النصوص ذلك العمل المحمود الذي قام به الإمام شرف الدين اليونيني(701هـ) في تحقيق وضبط نسخة صحيح البخاري، حيث شكل لجنة لغرض تحقيق كتاب الجامع الصحيح المسند للإمام محمد بن إسماعيل البخاري تحت إشرافه هو شخصياً وبمعية جمع من العلماء حينها على رأسهم إمام اللغة والنحو في وزمانه محمد بن مالك صاحب ألفية النحو.

ففي حوالي عام 666 هـ في دمشق، عقد اليونيني اجتماعات للعلماء على مدى 71 جلسة لإعداد مخطوطة ذات دقة عالية لصحيح البخاري، و لهذا الغرض حصل اليونيني على خمسة مخطوطات قيمة (نُسخ) من الصحيح ، جاعلا أحدها هو النص الأم ويشير إلى الاختلافات في الباقي من خلال الرموز، و من خلال اقتصاره على مخطوطة واحدة كالنص الأم لم يقم اليونيني بإجراء تغييرات على النص الرئيسي حتى لو اعتبر البديل أكثر

دقة ، وفي هذه الحالة فهو يضع الاختلاف في الهوامش ثم يضع علامة عليه أكثر دقة، ولتوضيح ذلك فإنه استهل عمله بمقدمة يحدد فيها طريقة منهجه في التحقيق.

واستند النص الأم إلى مخطوطة عبد الغني المقدسي، والتي بدورها استندت على مخطوطة أبي الوقت كمثال نموذجي وتضمنت اختلافات أخرى، فحتى القرن التاسع كانت مخطوطة المقدسي هي الأكثر موثوقية بالنسبة إلى المشرقيين، بشهادة كل من المنذري (المتوفى عام 656 هـ)، والذهبي، والعلائي (المتوفى عام 761 هـ)، و كان لدى اليونيني كاتب اسمه ابن زيد (توفي 702 هـ) ، وهو كاتب مؤهل معروف بخطه المكتوب، كتب نسخة من هذه المخطوطة لاستخدامه كنص أُم للتحليل التوضيحي.

ثم بين اليونيني منهجه في استخدام المخطوطات الأخرى التي اعتمدها مع النص الأم للمقدسي، من خلال الرموز والتي رمز لاختلافاتها مع الأصل بالرموز الموضح أدناه:

– أبو ذر الهروي (توفي 434 هـ) ، والذي استخدم له الرمز ''هـ '' رمزا لرواية أبو ذر عن المستملي (المتوفى عام 376 هـ) ، والحموي (توفي عام 381 هـ) ، والكُشميهني (توفي عام 389 هـ) عن الفربري ، و الرموز الاخرى تميّز المصادر المختلفة .

–عبد الله الأصيلي (توفي عام 392 هـ) عن أبو زيد المروزي (المتوفى عام 371 هـ) عن الفربري ، والذي استخدم له الرمز ''ص''

–ابن عساكر (توفي عام 571 هـ) عبر طرق متعددة تعود إلى الفربري ، والذي استخدم له الرمز ''س''

–أبو سعيد السمعاني (توفي عام 562 هـ) عن أبي الوقت (توفي 553 هـ) عن الداوودي (توفي عام 467 هـ) عن الحموي عن الفربري ، رامزا لها برمز '' ظ '' بسبب دقة السمعاني و قوة ذاكرته و حفظه .

تشمل الرموز الأخرى مثل '' لآ '' إلى إغفال شيء ما في مصدر معين و '' ص '' و '' هـ '' لإظهار تفضيل احد الاختلافات.

و تجدر الاشارة الى ان جمع ابو ذر للاختلافات من شيوخه الثلاثة عن الفربري هو محاولة لفعل شيء ما، ومن ثم بعد قرون طويلة، يهدف مشروع اليونيني إلى تحقيق ذلك، وإن كان ذلك على نطاق أوسع بكثير.

دور محمد ابن مالك عملية التحقيق:

و كجزء من مشروعه ، سعى اليونيني إلى الحصول على خبرة ابن مالك (توفي 672 هـ) ، النحوي الأندلسي الشهير ، الذي حضر الجلسات ، ولعب دورًا مهمًا في توضيح القضايا اللغوية العويصة، و حول طبيعة دور ابن مالك ، كتب اليونيني، الذي كان القارئ الرئيسي، في ملاحظاته الختامية أن التحليل الشامل والتعديلات قد اكتملت بحضور ابن مالك ، الذي راعى قراءتى وَ لاحظ نطقى فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصححت عليه وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معا فأعملت ذلك على ما أمر ورجّح ''

و كتب ابن مالك ، '' فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بينت فيه الصواب ،وَضبطته على ما اقتضاه علمى بالعربيَّة ''. وتتألف رسالة ابن مالك '' شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح '' من 71 قسمًا بناءً على عدد الجلسات التي أشرف عليها. فعلى سبيل المثال ، وفقًا للباب 27 في حديث التسريع بالجنائز ينص ابن مالك على أن الضمير في '' إليها '' يجب أن يكون مذكّراً '' إليهِ '' لأنه يشير إلى كلمة خير. مستشهدا بآيات قرآنية و أحاديث و ابيات من الشعر، و يشرح أنه يصح نحويا استخدام ضمير مؤنث للإشارة إلى كلمة مذكّرة عندما يكون المقصود مؤنث. على الرغم من أن كلمة خير مذكّرة ، إلا أن المقصود بها هو الرحمة أو الحسنة وكلها مؤنثة .

و كما يتضح بعد القراءة الدقيقة لكتاب شواهد التوضيح وتعليقات ابن مالك المدونة في هوامش مخطوطة اليونيني ، فإن ابن مالك لم يغير أي أخطاء نحوية في نص صحيح البخاري. اذ أنه فقط ضبط تشكيل الأحرف و شَرَح الجمل الغامضة. وحتى الجُمل التي تتعارض ظاهريًا مع القواعد اللغوية المتعارف عليها، و بمجرد إثبات أنها جزء من الرواية قدم تفسيرات لها. وبناء على ما تقدّم ، فليس كل جملة تتعارض ظاهريا مع قواعد اللغة المعروفة ، ففي كثير من الحالات قدم ببساطة للاصول النحوية للجمل التي تتوافق بالفعل مع هذه القواعد و سلّط الضوء على نقاط الخلاف بين النحويين ، واستخدم بعض الجمل كذريعة لتوضيح المفاهيم التي لم يتم تناولها بشكل كاف في كتب اخرى .

يعتبر هذا الجهد في المقابل والتصحيح والإثبات والبيان والتوضيح الذي قام به شرف الدين اليونيني و ابن مالك النحوي، من أوضح الصور على منهج المتقدمين في تحقيق النصوص وضبطها، وإخراجها في أقرب صورة إلى أصلها وهو الذي يسعى إليه المحدَثون في هذا العصر لإخراج كتب التراث.

اختلف الباحثون في تاريخ بدء التحقيق بصورته الحديثة، ويغلب الظن أن تكون محاولاته الأولى قد بدأت في القرن الثامن عشر الميلادي أو التاسع عشر.

وهناك مدارس مختلفة في تحقيق المخطوطات، فمن هذه التجارب تجربة المستشرقين التي رأينا نتفاً منها في المحاضرة الثانية، فإنه نتيجة اتصال الغرب بالشرق وسيطرته السياسية والعسكرية والثقافية على العالم الاسلامي فقد تمت دراسة مجموعات كبيرة من المخطوطات العربية في شتى الفنون، وقام بتحقيق بعضها عدد من المستشرقين ممن درس اللغة العربية، وكان طريقتهم في التحقيق منحصرة تقريبا على إثبات النص كما كتبه مؤلفه، وذلك بحصر نسخ الكتاب، والقيام بالمقابلة، وتثبيت الاختلافات بينها، هذه هي طريقة المستشرقين، وتابعهم على ذلك بعض من المحققين في عالمنا الإسلامي.

أما التجربة المشهورة فهي تجربة أكثر علماء المسلمين، ومنها تجربة روّاد تحقيق المخطوطات في عالمنا المعاصر في مصر والشام والعراق والجزيرة العربية وغير ذلك، وطريقتهم: تثبيت طريقة المستشرقين، والإتيان بقواعد إضافية، وهو ما يسمى بخدمة النص، وهذه الطريقة هي المشهورة اليوم في عالم التحقيق، فإن الغاية في ذلك تقريب التراث إلى الأمة، وإبراز الجوانب المضيئة فيه.

فلا شك أنه اجتمع في زماننا للباحثين والدارسين من أهل الحديث وغيره ما لم يجتمع لجيل من قبل، وامتازت أدوات التحقيق في عصرنا بمزايا طيبة، نذكرها كما يلى:

1- تقدم التقنية، وظهور ما يعرف بعصر الحاسب الآلي، مما يسر الوصول إلى المعلومة واختصار الوقت في ذلك، مع استيفاء المادة العلمية وشمولها بأيسر السبل وأقل التكاليف.

2- اليسر في معرفة ما طبع من الكتب وما لم يطبع وغير ذلك.

3- سهولة الحصول على المخطوط في كثير من مكتبات العالم.

4- سعة الانتشار وسرعته، وذلك بتوفر وسائل الاتصال والنقل الحديث، فقد ساعد في نقل المخطوطات من بلد لآخر، فساهم هذا في إحداث نهضة علمية تبدت في كثرة المشتغلين بالتحقيق عمومًا، وبتحقيق كتب السنة خصوصًا، كما أن تلك الجهود لم تبق حبيسة بلد معين، بل انتشرت في الشرق والغرب.

5-سهولة عقد المؤتمرات العلمية والندوات، وما يؤدى هذا إلى تواصل العلماء والمحققين، مما يؤدى إلى معرفة ما يستجد من معرفة.

6- اختصار مراحل النشر والطبع الورقي.

7- التنوع الكبير والخيارات المتعددة في نوعية الخط وحجمه، وسهولة إيجاد الهوامش المناسبة.

8- إمكان نسخ جملة أو صفحة أو أكثر من الحاسوب، ولصقه في ملف البحث مباشرة، وإجراء الاختصار والتعديل والإضافة عليه وفق ما يريده المحقق.

بعد هذا الكلام يطرح السؤال المكمل للمعاني السابقة وهو عن الخطوات المتبعة في عملية التحقيق في هذا العصر والذي سنفرد له المحاضرة الرابعة بحول الله وقوته.